الباقية، البالغ طولها ٤٧٥٧ كيلومتراً، تتقاسمها البلدان العربية الستة الواقعة على سواحله: السعودية ومصر والسودان واليمن الشمالي والاردن وجيبوتي.

الصراع بين القوى الامبريالية الكبرى والعالم الثالث: اسرائيل كذيل للامبريالية

عكست المداولات والمشاورات الطويلة، والمضنية، التي سبقت التوصل الى قانون البحار، الاختلاف العميق في المصالح بين بلدان العالم الثالث، من جهة، وبين البلدان البحرية المتقدمة، وفي مقدمها الولايات المتحدة على وجه التحديد، من جهة اخرى. ان هذا الاختلاف، بل والتناقض في المصالح، يبدو واضحاً من خلال حقيقتين هامتين:

الحقيقة الاولى، هي ان التنظيم القانوني ـ الدولي للبحار ظل، دائماً، منذ مولده، قبل ما يزيد على ثلاثة قرون، حكراً على الدول البحرية الكبرى، واطاراً لحل مشكلاتها ومنازعاتها في ميادين الملاحة والصيد وحقوق السفن في حالة الحرب؛ بل ان هذه القضايا كانت الحافز الاول لقيام القانون الدولي كله. ولقد ظل ذلك هو الوضع السائد الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وظهور اعداد متزايدة من الدول في قارتي آسيا وافريقيا، فضلاً عن بلدان اميركا اللاتينية (التي استقل معظمها قبل ذلك)، اخذت كلها تسعى الى الحفاظ على حقوقها في البحار التي تطل عليها، والى المشاركة في صوغ قواعد القانون البحري، وكسر احتكار الدول المتقدمة والدول البحرية الكبرى لتلك العملية. والواقع، ان المشاركة الفعلية لبلدان العالم الثالث في صوغ قانون البحار لم تأخذ شكلها الكامل الا في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي استمر طوال عقد السبعينات. اما قبل ذلك، في مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار الذي عقد في جنيف العام ١٩٥٨، وكذلك في المؤتمر الثاني العام ١٩٦٠، فلم تكن تلك المشاركة قائمة على نحو واضح، لأن تكتل بلدان العالم الثالث في آسيا وافريقيا لم يكن قد تبلور بعد(٢٥).

الحقيقة الثانية هي التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في ميدان الكشوف والبحوث البحرية والذي اتاح امكانات هائلة للاستغلال الاقتصادي للبحار حتى اعماق بعيدة وفي اعالي البحار. لقد كان هذا التقدم من نصيب الدول المتقدمة والدول البحرية الكبرى، مما ضاعف من امكاناتها للانتفاع بالبحار والسيطرة على ثرواتها. وكان طبيعياً، ازاء ذلك التقدم، ليس فقط ان تسعى الدول الكبرى الى تنظيم الاستغلال للبحار في ظل تلك الامكانات الجديدة فيما بينها، وانما، ايضاً، الا تتجاهل مطالب بلدان العالم الثالث لحماية حقوقها في البحار، خاصة في ظل مبدأ «التراث المشترك للانسانية» الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في اعلان المبادىء التي تحكم حوض البحر وقاع المحيط، الصادر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠.

في خضم تلك المواجهة الحادة بين بلدان العالم الثالث، من ناحية، والبلدان المتقدمة، من ناحية اخرى، اتخذت الولايات المتحدة اكثر المواقف تشدداً وصرامة، مستندة الى امكاناتها العلمية والتكنولوجية، وقدراتها الواسعة في استغلال اعالي البحار حتى اعماق بعيدة، وساعية الى تقليص سلطات الدول الاخرى على المساحات البحرية الملاصقة لها، بشكل لا يعرقل حركة الملاحة، والصيد، والاستغلال الاقتصادي لقاع البحار من جانب الدول المتقدمة التي تقع هي على رأسها.

الذي يعنينا، هنا، هو ان اسرائيل وقفت، دائماً، موقف التعاطف والتأييد من الموقف الاميركي، خاصة في ما يتعلق باستغلال ثروات اعالي البحار. وكانت اسرائيل مع الولايات المتحدة وبلدين آخرين، هما تركيا وفنزويلا، هي البلدان الاربعة التي اعترضت، في ٣٠/٤/١٩٨٢، على الاتفاقية الجديدة (في مواجهة ١٣٠ دولة موافقة، وامتناع ١٧ عن التصويت). ان هذا الموقف الاسرائيلي لا يمكن